النضال اللاعنفي: الطريق إلى الحريّة

هاني نعيم

بيروت 2012

النضال اللاعنفي: الطريق إلى الحريّة

هاني نعيم

هذا الكتيّب منشور تحت رخصة المشاع الإبداعي

منشورات مدوّنة

"هنيبعل.. يتسكّع في الأرجاء"

بيروت 2012

إلى

المتمرّدين السلميّين، ما بين الأزرقين!

النضال اللاعنفي: طريق إلى الحريّة

تؤكّد الانتفاضات السلميّة في العالم العربي أنّ الصدور العارية قادرة على إسقاط الأنظمة. وللورود قوّة تتخطى كل البنادق.
يبدو أن الشعوب القابعة ما بين الأزرقين أتقنت قواعد اللعبة جيّداً. إصرارها على سلميّة الثورات التي تقوم بها، تقطع الشك باليقين.

هذا الإصرار، على استخدام النضال السلمي، في مواجهة الأنظمة الشموليّة والديكتاتوريّة، يُعيد مسألة النضال السلمي إلى الواجهة، ليكون هو المحور. هذا ليس سهلاً في منطقة لطالما خضعت لقواعد لعبة مختلفة، حيث كان التغيير يأتي عبر إنقلابات عسكريّة يقودها ضباط وعسكر.

لم يشهد العالم، في العقد الأخير، انتفاضات سلميّة كالتي يمرّ بها العالم العربي. وقد أبرزت هذه الإنتفاضات أهميّة النضال السلمي، وقدرته على مواجهة الواقع القمعي، وتفكيكه، لحدود الإنهيار.

للنضال السلمي تاريخ طويل. الكثير من الشعوب في غير مكان في العالم استخدمته كأداة أساسيّة في تحررها إن كان من الأنظمة القمعيّة، أم من الاحتلال الخارجي. وقد تكون التجربة الهنديّة التي قادها المهاتما غاندي في مواجهة الاحتلال البريطاني، هي أوّل ما يتبادر إلى ذهن أي إنسان، أثناء تناول النضال السلمي. إضافة إلى تجربة تحرر الأميركيين من أصل أفريقي التي قادها مارتن لوثر كينغ، ضد العنصريّة والقهر الذي كانوا يتعرضون إليه.

وطبعاً، تختزن الذاكرة الإنسانيّة مشاهد كثيرة من النضال السلمي ضد القمع، وهي اليوم تختزن مشاهد حديثة، سيكون لها موقعها في التاريخ النضالي للشعوب.

من ينسى المواطن الصيني الذي واجه الدبابة في ساحة تيان من في بكين؟ من ينسى ذلك الطفل الفلسطيني الذي لاحق دبابة الاحتلال الاسرائيلي بحجر صغير بيده؟

نفتتح على صفحات المدوّنة **سلسلة "النضال السلمي: طريق إلى الحريّة"**، التي نتناول من خلالها، على حلقات، مسألة النضال السلمي، وأشكاله، وطريقة عمله، وقدرته على تحرير المجتمعات من الأنظمة القمعيّة والاحتلال على حد سواء.
أما بالنسبة للصورة النمطيّة السائدة حول النضال السلمي على أنّه استسلام وخضوع للقوي، فإنّ الإنتفاضات الشعبيّة السلميّة في العالم العربي استطاعت، لحد بعيد، رسم صورة جديدة في الوعي العربي. فالنضال السلمي يلزمه شجاعة وإصرار أكبر بكثير من النضال العنفي. أن يواجه المدنيين السلميين الرصاص بالصدر العاري يلزمه شجاعة أكبر من مواجهة الرصاص بالرصاص.

طبعاً، لا ندّعي أنّ هذه السلسلة تقدّم كل الإجابات حول مسألة اللاعنف، وهي تبقى محاولة لفتح النقاش والإضاءة على أهميّة النضال السلمي في مقاومة الأنظمة القمعيّة والاحتلالات، خصوصاً وأنّ الانتفاضات العربيّة الحديثة هي ليست سوى خطوة أولى في مسيرة تحرر شعوب العالم العربي من الطغيان، والقمع والاحتلال.

ترتكز هذه السلسلة على العديد من المصادر، وأبرزها كتابات الكاتب والمنظّر للنضال السلمي جون شارب، الذي له الكثير من الإصدارات المترجمة إلى عدد واسع من اللغات.

الجزء الأول: لمحة تاريخيّة عن النضال اللاعنفي

يعود تاريخ النضال اللاعنفي إلى قرون طويلة ما قبل الميلاد. وقد تكون أوّل حركة احتجاجيّة سلميّة، مؤرّخة تعود إلى عام 494 قبل الميلاد، حين حجب العامة التعاون عن أسيادهم النبلاء الرومان.

هذه الحركة افتتحت عصراً جديداً من المواجهة السلميّة مع السلطة. أما القرن العشرون، فهو حافل بالثورات والحركات الاحتجاجيّة السلميّة التي راكمت تجربة إنسانيّة هائلة لمقاومة القهر، والظلم والاحتلال.

تعتبر الثورة الروسية عام 1905، أبرز الأمثلة على التجارب النضاليّة اللاعنفيّة في أوائل القرن العشرين. وفي أعوام 1908، 1915، و1919، قام الصينيون بمقاطعة المنتجات اليابانيّة احتجاجاً على احتلال اليابان للصين.

وفي عام 1923، استخدم الالمان المقاومة اللاعنفية ضد الاحتلال الفرنسي والبلجيكي للمنطقة رور Ruhr.

أما أربعينيّات القرن الماضي، فهي حفلت بالمقاومة السلميّة للاحتلال النازي، ما بين عامي 1940 و1945، من قبل الشعوب النروجيّة، الدنماركيّة، والهولنديّة. إضافة إلى استخدام النضال السلمي، في ربيع 1944، للإطاحة بالأنظمة العسكرية الدكتاتورية في السلفادور وغواتيمالا.

وفي عامي 1968 و1969، استطاع التشيكيين والسلوفاكيين، من إيقاف السيطرة السوفياتية الكاملة لمدة 8 أشهر باستخدام أساليب اللاعنف وعدم التعاون، عندما غزى حلف وراسو بلدانهم.

ومنذ عام 1980، ناضلت حركة التضامن في بولندا، عبر استخدام الاضرابات، من أجل الحصول على إنشاء نقابات عمالية قانونية حرة، وانتهى نضال الحركة عام 1989 بسقوط النظام الشيوعي في بولندا.

شعار حركة المقاومة السلمية الصربيّة تحوّل لرمز للحركات السلميّة في العالم. في الصورة: محتجّة مصريّة تحمل شعار حركة 6 ابريل التي اعتمدت شعار الحركة الصربيّة في نضالها ضد النظام الدكتاتوري

وفي عام 1986، سقط نظام ماركوس الدكتاتوري في الفيليبين تحت ضربات الانتفاضة الشعبيّة السلميّة التي خاضها الفيليبيين.

كما واستطاعت المقاومة الشعبيّة والمظاهرات السلميّة، ما بين الأعوام 1950 و1990، من تقويض سياسات الحكم العنصري في جنوب أفريقيا.

التجربة الغانديّة

تعتبر التجربة الغانديّة من أهم التجارب اللاعنفيّة في مقاومة الاحتلال والظلم. وهي خطت مبادىء اللاعنف الاستراتيجي، التي اعتمدتها لاحقاً الكثير من الحركات الاحتجاجيّة في نضالها ضد الدكتاتوريّات وجيوش الاحتلال. لذا، لا يغيب وصف المناضلين السلميين بالـ"غانديّة"، نسبة إلى مقاومة غاندي السلميّة. وهو يشكّل حالياً، أيقونة للمؤمنين باللاعنف كطريق للحريّة. وأيضاً قام كثيرون بوصف الانتفاضات العربيّة بالـ"غاندية الجديدة"، وذلك، للارتباط الوثيق، بالمفاهيم والأساليب النضالية، ما بين تجربة غاندي والتجارب العربيّة الحديثة.

"حملة الملح"، خطوة نحو الاستقلال

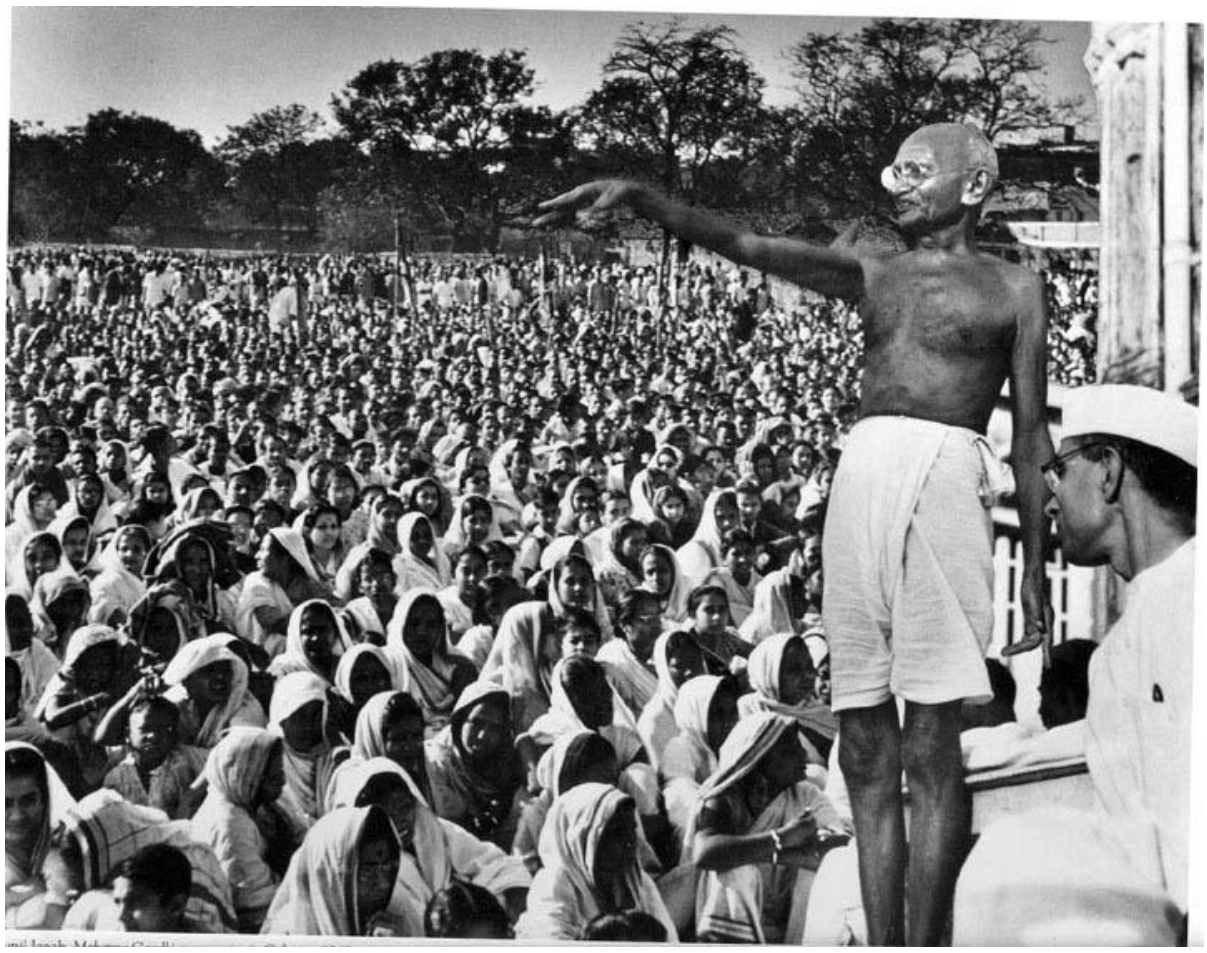

كثيرة هي المعارك التي خاضها غاندي ضد الاحتلال البريطاني، ولن يكون باستطاعتنا هنا التعرّض إلى كل المواجهات، بل سنشير فقط إلى "حملة الملح" التي خاضها غاندي، وذلك لأهميتها، ورمزيّتها، وكونها تُساهم أكثر في بلورة الفكرة التي نحن بصددها.

كان غاندي مؤمناً بأنّ الهنود لا يسعهم الاكتفاء بالرغبة في تحسين أوضاعهم، في ظل نظام السيطرة الإنكليزية، بل يُفترض بهم محاربة هذا النظام إلى أن تتم إزاحته. وعليه، بعد أسابيع من التفكير، قرّر غاندي أن يتحدى الاحتلال البريطاني عبر الاعتراض على قانون يُجبر الهنود على دفع ضريبة الملح.

قد يبدو القرار غريباً، كونه يُمثّل إصلاحاً صغيراً جداً، فيما كان "الوضع يتطلب القيام بثورة فعليّة"، على حد تعبير غاندي.

قُوبل هذا القرار بذهول كبير من قِبل قيادات حزب المؤتمر الذي كان يقوده. وطبعاً، سخرت سلطات الاحتلال من هذا القرار، ولكن سُرعان ما اضطر الاحتلال إلى الإقرار بفعاليّة القرار. لأنّ إجبار المزارع الهندي على دفع ضريبة لإحتلال خارجي من أجل تمليح طعامه، يحمل رمزيّة الهيمنة التي ترزح الهند تحتها.

إنّ البدء بالنضال من أجل إلغاء هذه الضريبة كان يعني التحدث بلغة واضحة وسهلة من الجميع. وهكذا، انتفض عشرات الآلاف من الهنود بشكل سلمي، وتكللت بالنجاح، وانتهت بمعاهدة وقّع عليها غاندي ونائب الملك. وهذه كانت أول خطوة أساسيّة في طريق استقلال الهند.

هكذا، جاء غاندي من مكان غير متوقّع، وصغير جداً، ليخوض نضاله ضد الاحتلال. فهو اعتمد استراتيجيّة تحقيق أهداف صغيرة في البدء، بدل وضع الأهداف الكبيرة، التي من الصعب تحقيقها من المعركة الأولى. وبانتصاره الرمزي على الاحتلال، شكّل رصيداً ساهم بانتشار أوسع للحركة الاحتجاجيّة بين أوساط الهنود. وهذا ما يُمكن إطلاق عليه تسمية "استراتيجيّة التصعيد السلمي".

التجربة اللوثريّة

يشكّل نضال حركة الحقوق المدنيّة في الولايات المتحدة ضد التمييز العنصري تجاه الأميركيين من أصول أفريقيّة، والتي قادها القس مارتن لوثر كينغ، أبرز التجارب الحديثة التي شكّلت أيضاً نموذجاً يُحتذى به من قبل الحركات السلميّة في العالم.

العنصرية في "باصات مونتغمري"

خلال تلك الحقبة، كان الأفارقة الأميركيين يُعانون من التمييز العنصري في باصات مونتغمري، المدينة التي قدم إليها كينغ عام 1954. فقد كانت تخصص المقاعد الخلفيّة لذوي البشرة السوداء، في حين لا تسمح لغير ذوي البشرة البيضاء بالمقاعد الأماميّة. وكان من حق سائق الحافلة أن يأمر الركاب الأفارقة بترك

مقاعدهم لنظرائهم من ذوي البشرة البيضاء، عدا السخرية منهم، والاعتداء عليهم أحياناً، دون أي سبب إلا لكونَ بشرتهم سوداء.

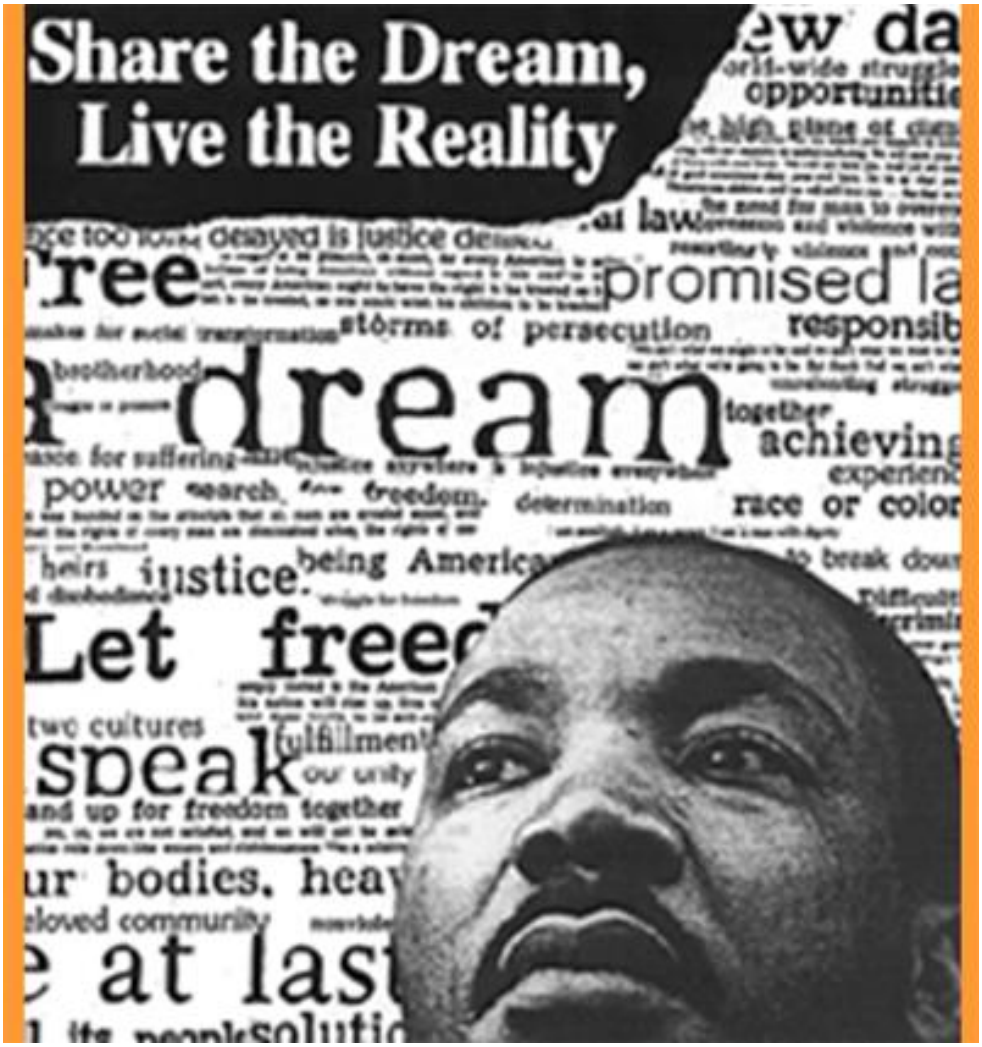

هذا التمييز العنصري في باصات المدينة جعل كينغ يبدأ حركته الاحتجاجيّة من هناك. عبر مقاطعة الشركة المالكة لهذه الباصات، لعاماً كاملاً. وهذا ما دفعها إلى شفير الإفلاس، خصوصاً وأنّ 70% من ركّاب هذه الباصات هُم من الأفارقة الأميركيين. وبالتالي تأثر 70% من مدخول الشركة.

وبعد أحداث طويلة من الاعتقالات والمطاردات لكينغ ومناصريه، تقدّمت 4 مواطنات من أصول أفريقية إلى المحكمة الاتحادية، من أجل إلغاء التمييز في حافلات مونتغمري. أصدرت المحكمة حكمها التاريخي الذي ينص على عدم قانونية هذه التفرقة العنصرية. عندها، طلب كينج من الأفارقة الأميركيين أن ينهوا المقاطعة ويعودوا إلى استخدام الحافلات.

كما أنّ كينغ كان وكان واضحاً منذ البدء، أن حركة الاحتجاج لن تكتفي فقط بمطالبة إزالة التمييز العنصري الحاصل في وسائل النقل فقط، بل ستطالب بإزالته من المجتمع بأسره.

رغم التجارب النضال السلمي التي تقوم على ارث إنساني جذوره ممتدة في التاريخ، فإنّ العنف مازال يجد مكاناً له كوسيلة نضاليّة، ولكن هل فعلاً البندقيّة تقود إلى الحريّة؟ هذا ما سنُحاول الإجابة عنه في الحلقة القادمة.

الجزء الثاني: هل تقود البنادق إلى الحريّة.. فعلاً؟

الأنظمة القمعيّة تعشق لعبة العنف. فهي أنظمة عنفيّة في جوهرها، تقوم على إخضاع وإكراه كافة شرائح المجتمع. فهي منحت نفسها حقاً حصرياً لامتلاك أدوات القهر، واستخدامها.

لذا، يتعرّض كل من يتجرأ على معارضتها للملاحقة والتضييق والنفي والاعتقال والتعذيب.. وحتى للاغتيال. أما ردود فعل المواطنين تجاه هذه الممارسات، فتكون في اللجوء إلى العنف كأسلوب للنضال، ما يعني استخدام الأسلوب المحبب لدى الأنظمة.

عادة ما يقوم النظام باستخدام العنف من أجل سحق وضرب المعارضة، منظمات وأفراداً. فتجد المعارضة نفسها في نهاية المطاف أمام حقائق عسكرية: النظام يتفوّق بالعتاد العسكري، بالذخائر ووسائل النقل. كما يتفوّق بحجم القوات العسكرية، بحيث تعجز المعارضة رغم شجاعة أفرادها وقيادتها من مجابهة النظام عسكرياً.

إن استخدام العنف ضد النظام، يعني النضال بالأدوات التي يتقنها هو، بحيث يميل الميزان العسكري دائماً لصالح ذاك النظام.

الثورة الكوبية: نموذج عن استخدام العنف ضد النظام الدكتاتوري

أحياناً، تعمد بعض الحركات السياسيّة إلى استخدام حرب العصابات في مواجهة النظام الحاكم. وغالباً ما تطول حرب العصابات هذه، فتؤدي إلى خسائر كبيرة في الأرواح وتستنزف الطرفين (النظام والمعارضة). لكن قدرة النظام على المواجهة تبقى أكبر وأشرس، خصوصاً وأن قدرة الدولة على التنظيم بالإضافة إلى مواردها البشريّة والمادية، تأتي أكبر من قدرة الحركات السياسيّة مهما بلغت قدراتها التنظيمية.

ومن سلبيّات استخدام حرب العصابات، أن النظام الدكتاتوري سوف يزيد من ممارساته القمعيّة لتصبح أكثر تعسفيّة تجاه الفئة التي يضطهدها. وقد يؤدي ذلك إلى قيام النظام بعمليّات إبادة أو تطهير عرقي لفئة محددة مثلاً، خصوصاً في المناطق التي تعتبر ذات ثقل شعبي للحركة المعارضة. وفي حين يضاعف هذا النظام بطشه، لا تنجح الحركة المعارضة بتحقيق الأهداف التي تنضال من أجلها. أما انتصار الحركة المعارضة في حربها ضد النظام الدكتاتوري، فهو لن يؤدي إلاّ إلى نظام دكتاتوري آخر. فالثورة التي تنتصر بالعنف، لن تحكم إلاّ بالعنف. ويأتي ذلك على خلفيّة تأثير الأجهزة العسكرية على القرار المركزي في الحركة المنتصرة، وحجم القرار الذي يمتلكه العسكريون والأمنيّون في هذه الحركة. إلى ذلك، فإن الحركات السياسية التي تنخرط في العمل العسكري، تتحوّل مع الوقت إلى مجرّد تنظيم عسكري، إذ تصب كافة الأعمال التي تقوم بها المؤسسات الداخلية التابعة للحركة في مصلحة العمل العسكري. بمعنى آخر، يتم "عسكرة الحركة" وبالتالي عسكرة كل شيء. فيؤدي الأمر إلى إضعاف القدرة المؤسساتية للحركة المعارضة، ويحوّلها إلى مجرّد ميليشيا عسكريّة تغيب عن مؤسساتها الديمقراطية. بالتالي، عندما تبلغ الحكم مؤسسة غير ديمقراطية وعسكريّة، فإنها سوف تدير ومن دون شكّ الدولة بالطريقة التي تُدار بها الحركة داخلياً. من هنا، وجوب البحث عن حلول وأساليب نضاليّة استراتيجيّة من أجل مقاومة النظام القمعي ومنع نشوء بديل عنه يشبهه، بعد سقوطه.

إلى ذلك، فإن النضال العنفي العسكري يقتصر على قلّة قليلة من الناس القادرين على خوض العمل العسكري وتحمّل الصعوبات الناجمة عنه والتحدّيات التي يفرضها. وهذا ما يؤدّي إلى إقصاء شرائح واسعة من المجتمع عن النضال ضد النظام القائم. كما أنّ النضال العنفي يقود في الكثير من الأحيان إلى حروب أهليّة محليّة، خصوصاً وأنّ الأنظمة تعمد إلى اللعب على العصبيّات الفئويّة داخل المجتمع، إن كانت دينيّة، عرقيّة، طائفيّة أو غيرها، وتُحاول نقل الصراع ليكون صراعاً فئويّاً، وهكذا، بدل من إسقاط النظام القمعي، يتم ترسيخه عبر دوّامة من العنف تُضعف طروحات المحتجين على النظام، وتُغرق البلاد في حرب لا تنتهي.

وفي ما يتعلّق بنماذج ثورات عنفيّة نجحت في إسقاط أنظمة دكتاتوريّة وإقامة أنظمة عسكريّة تخلفها، فهي لا تنتهي. وقد تكون أبرزها الأنظمة الاشتراكيّة وأشهرها الصين وكوبا، بالإضافة إلى الانقلابات العسكريّة في العالم العربي خلال نصف القرن الماضي، والتي أتت بضباط وعسكر إلى السلطة، وأرست أنظمة عسكريّة قمعيّة.

ما هي مصادر القوّة السياسية التي يقوم عليها النظام الدكتاتوري؟ وما هي نقاط ضعفه؟ سؤالان، سنحاول الإجابة عنهما في الحلقة المقبلة.

الجزء الثالث: ماذا عن قوّة الأنظمة وضعفها؟

تحتاج الأنظمة الدكتاتوريّة إلى مساعدة الشعوب التي تحكمها، والتي من دونها لا تستطيع الإبقاء على مصادر قوّتها السياسية. وتشتمل مصادر القوة السياسية على (البدائل الحقيقية- جين شارب- الصفحة 6:(

- السلطة أو الشرعية.
- المصادر البشرية: الأشخاص والمجموعات التي تنصاع لأوامر النظام وتتعاون معه.
- المهارات والمعرفة: التي يحتاجها نظام الحكم ويقدّمها الأفراد والمجموعات المتعاونة.
- العوامل غير الملموسة: مثل العوامل النفسية والفكرية التي قد تشتمل على الأشخاص الذين يطيعون النظام ويعينونه.
- المصادر المادية: الممتلكات والمصادر الطبيعية والمالية والنظام الاقتصادي، بالإضافة إلى وسائل الاتصالات والمواصلات.
- العقوبات: التي يهدد الحاكم باستخدامها لضمان خضوع الناس وتعاونهم، وهما أمران أساسيان لاستمرار النظام.

ناشطون سلميّون في الضفة الغربية، فلسطين، يحتجّون ضد إقامة الجدار الفصل العنصري

وهذه المصادر تعتمد على قبول الشعب لنظام الحكم، وعلى خضوعهم له وطاعته. وبالتالي فإنّ القوة السياسية للنظام تعتمد في وجودها وقوتها واستمرارها على التعاون الذي يقدّمه الناس ومؤسساتهم. وعليه، فإنّ الحركة اللاعنفيّة يجب أن توجّه ضرباتها إلى هذه المصادر بهدف إضعافها، الأمر الذي يؤدي لاختلال توازن النظام القائم وإضعافه.

وتجدر الإشارة إلى أن قدرة النظام على التصرّف والحكم تتقلص بقدر ازدياد عدد السكان المشاركين في الحركة الاحتجاجية. كذلك، فإن تلاشي الخوف لدى المشاركين في العمل اللاعنفي يُسرّع في إضعاف النظام، خصوصاً وأنّ استخدام العنف تجاههم هو أقصى ما يُمكن أن يقوم به لمعاقبتهم على عدم تعاونهم وعلى تمرّدهم. ومع فقدان قدرته على إلزام الناس بالتعاون معه، يفقد أبرز مصادر القوة السياسية التي يتمتع بها.

من هنا، يمكن تحديد أبرز نقاط ضعف الأنظمة الدكتاتوريّة التي قد تلخّص على الشكل الآتي:

- بالإمكان تحديد أو سحب التعاون الذي يقدمه الناس عموماً والمجموعات والمؤسسات خصوصاً، والذي يعتبر ضرورياً لتشغيل النظام.
- تستطيع متطلبات وتأثيرات سياسات النظام الحاكم في الماضي أن تحدّ بطريقة ما من قدرات النظام الحالية في ما يتعلّق بتبنّي وتطبيق سياسات متعارضة.
- يمكن لأعمال النظام الحاكم أن تتحوّل إلى روتين غير قادر على التكيّف مع الأوضاع الجديدة.
- يمكن للأيديولوجية التي يقوم عليها النظام أن تتآكل، وأن تتزعزع أساطير النظام ورموزه.
- الإغفال عن الأوضاع القائمة في حال تمسّك النظام برؤية أيديولوجية متصلّبة، تبعده عن الواقع.
- يؤدي تدهور فعالية وأهلية البيروقراطية أو الإفراط بالقوانين والإجراءات إلى تحويل سياسات النظام وإدارته إلى عديمة الجدوى.
- النزاعات المؤسساتية الداخلية وتضارب المصالح الشخصية تعيق إدارة النظام الدكتاتوري الحاكم.
- يصبح الشعب عموماً مهملاً وعدوانياً تجاه النظام الحاكم مع مرور الوقت.

النظام لا يملك سوى العنف

وهذه النقاط تسلّط الضوء على أن الأنظمة الدكتاتوريّة وعلى الرغم من المظهر القوي الذي تتجلى به، إلا أنها تُعاني من نقاط ضعف عديدة ومن عدم الكفاءة ومن المنافسة الشخصية بين أفرادها. أما مؤسساتها فهي تعاني من عدم الفعالية، أضف إليها النزاعات بين منظماتها ودوائرها.

النقاط الآنفة الذكر تُساعد على تحديد الوسائل النضاليّة التي يجب اتّباعها في مواجهة النظام الديكتاتوري الحاكم. وقد يكون "التحدي السياسي" أبرز الوسائل التي عادة ما تستخدمها الحركات المدنيّة السلميّة.
أما في الحلقة المقبلة، سنتناول مسألة التحدي السياسي، كسلاح لا تتقن الأنظمة استخدامه!

الجزء الرابع: التحدّي السياسي، سلاح لا يتقنه النظام

التحدي السياسي يحدّد بذاته أدوات المعركة. هو رفض لاستخدام السلاح الذي يتقنه النظام. هو معركة بوسائل يصعب على النظام الحاكم مواجهتها. وهذا ما يزيد من زعزعة مؤسسات النظام وما يؤدّي إلى تخبّطه، فيقود رأس النظام ومجموعته المحيطة به للقيام بأخطاء تساهم في إضعافه أكثر فأكثر.

يقوم النضال السلمي على انتزاع القوّة من النظام، ومواجهته بأساليب لا يتقنها. فتجرّ النظام إلى ساحة حرب لا يملك فيها سلاحاً سوى ذاك السلاح القمعي، الذي كلّما ازداد استخدامه ضد الحركة السلميّة كلما ارتفعت خسائره.

من ناحية، مواجهة المدنيين العزل بالرصاص والقمع الوحشي، ستعرّي النظام أمام بقيّة الشرائح الاجتماعية. فتعزّز التضامن الشعبي بين الفئات المختلفة، بالإضافة إلى تعرية هذا النظام أمام الشعوب الأخرى التي ستتضامن وتتعاطف وتدعم مطالب الحركة السلميّة في مواجهة هذا النظام. أما من ناحية أخرى، فالنظام لا يملك سوى العنف لمواجهة حركة النضال السلميّة، ما يعني تورّطه أكثر فأكثر في استخدام العنف.

اليمن: الجميع ينخرط في الثورة

لا شكّ في أن تصاعد حركة النضال السلمي ومواجهتها بالعنف، سيكون لهما تأثيرهما الواسع على البنى التابعة للنظام، من أجهزة بوليسيّة وأمنيّة. وهذا ما يؤدي عادة إلى زعزعة استقرار النظام، خصوصاً وأن عدداً كبيراً من العناصر الأمنيّة في تلك الأجهزة سوف يتأثرون نفسياً من جرّاء توجيه الرصاص الحي إلى المدنيين السلميين. كذلك، سيؤدي الأمر إلى زعزعة هذه المؤسسات الأمنية، إذ سيرفض عدد كبير من

عناصرها الانصياع للأوامر، بالإضافة إلى استقالة عدد كبير من الضباط والعناصر من أداء مهامهم، في حين قد تنضم مجموعات أخرى من هؤلاء إلى المدنيين في نضالهم اللاعنفي. فيسرّع ذلك من انهيار الأدوات القمعيّة المباشرة للنظام. وهذه النماذج، كانت قد برزت جليّة خلال "ثورة 25 يناير" المصريّة. فقد انهارت أجهزة الأمن خلال الأسبوعين الأولين، كما أن صور وتسجيلات انضمام عناصر وضباط من الأمن إلى الحركة الاحتجاجيّة كان لها وقعها المؤثّر على بقيّة الفرق الأمنيّة التي تسارع انهيارها.. فضعف النظام وسقط خلال فترة زمنية لم تبلغ الشهر.

كما ويفتح النضال اللاعنفي المجال أمام كل أفراد المجتمع للانخراط في مقاومة النظام القمعي، من دون أن يقتصر الأمر على فئة دون أخرى. ومشاهد التضامن الشعبي في ميدان التحرير في القاهرة، كانت حاسمة في هذا الخصوص. في الشارع، جميع الأعمار والفئات جنباً إلى جنب. الأطفال على أكتاف آبائهم.. الشباب يخوضون التنظيم ومساعدة الكهول.. العمّال إلى جانب الطلاب والمزارعين والموظفين وأصحاب المهن الحرّة... فكان لكل فرد موقعه في المعركة ضد الدكتاتور الوقح.
وتجدر الإشارة إلى أن النضال اللاعنفي أكثر تعقيداً مقارنة بذاك العنفي، بالإضافة إلى التنوّع في الأساليب، بحيث أنه يستخدم الأسلحة الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والسياسية (للمواطنين والمؤسسات) المناهضة للنظام بكل أشكالها.

ومن هذه الأساليب: الاحتجاجات والإضرابات واللاتعاون والمقاطعة وسحب الولاء.

ويمكننا أن نجد حوالى مئتي أسلوب للنضال اللاعنفي، قد تحقق نتائج جيّدة إذا ما تم استخدامها بشكل دقيق ومنظّم، في استراتيجيّة واضحة. وهذه الأساليب، يمكن تصنيفها ضمن ثلاث فئات وهي: الاحتجاج والإقناع من جهة، اللاتعاون من أخرى والتدخل من ثالثة.

الاحتجاج والإقناع اللاعنفيان يأتيان على شكل تظاهرات رمزية تشتمل على الاستعراضات والمسيرات والاعتكاف. ويبلغ مجموعها أربعة وخمسين أسلوباً.

أما اللاتعاون فينقسم إلى ثلاث فئات صغرى: اللاتعاون الاجتماعي (ستة عشر أسلوباً) واللاتعاون الاقتصادي مثل المقاطعة (ستة وعشرون أسلوباً) واللاتعاون السياسي ويشتمل على ثمانية وثلاثين أسلوباً.

انضمام جنود من الجيش السوري إلى الانتفاضة السلميّة

وفي ما يتعلق بالتدخل اللاعنفي، هو يشتمل على الأساليب النفسية والجسدية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية مثل الإضراب عن الطعام والاحتلال اللاعنفي للمباني والمراكز التابعة للنظام، بالإضافة إلى إنشاء حكومة موازية تكون بديلاً عن الحكومة التابعة للنظام. ويبلغ عدد هذه الأساليب واحداً وأربعين أسلوباً.

الجزء الخامس: اللاعنف، نضال للجميع

تتطلب الأساليب اللاعنفية من الناس أن يقوموا أحياناً بأعمال لم يعتادوها من حياتهم الطبيعية، مثل توزيع المناشير وتشغيل مطابع سرية والاضراب عن الطعام أو مثلاً الجلوس في الشوارع تعطيلاً للحركة اليومية، وذلك تعبيراً عن اللاتعاون مع النظام القائم.
كذلك، يتطلب النضال اللاعنفي من الناس أن يمارسوا حياتهم الطبيعية وإنما بطرق مختلفة. ومثالاً على ذلك، الطلب منهم أن يقصدوا أماكن عملهم عوضاً عن اللجوء إلى الإضراب، ولكن ذلك يأتي مقروناً بشرط أن يتعمّدوا العمل ببطء وبأقل فاعلية مما هي الحال عليه في الأوضاع الطبيعية.

الجميع يُشارك في النضال

إن تشابه هذه النشاطات "الاحتجاجية" مع تلك التي اعتادها الناس بالإضافة إلى قدرتهم على القيام بها بسهولة، أمران يجعلان من المشاركة في النضال التحرري أكثر سهولة بالنسبة إليهم. وهذا ما يزيد من نسبة المنخرطين في النضال التحرري، على عكس النضال العنفي الذي يقتصر على شريحة محددة، عادة ما تكون تلك القادرة على تحمّل أعباء العمل العسكري. إلى ذلك، فإن انتصار قضيّة هؤلاء يعني أن الجميع انتصروا، خصوصاً وأن انتصار مجموعة صغيرة سيؤدي غالباً إلى نشوء "نظام امتيازات" لها، من دون التطرّق إلى مساوئ وصول "العسكر" إلى السلطة. وقد تحدثنا عن هذه النقطة في الحلقة السابقة.

من جهة أخرى، لا بدّ من الانضباط اللاعنفي رغم الاستفزازات والممارسات القمعيّة للنظام. فهو مفتاح أساسي للنجاح. ومن اللزام أن تبقى الحركة المناهضة للنظام متنبّهة لعدم الانجرار إلى الأساليب العنفيّة،

أثناء حملة التحدي السياسي. فمن شأن ذلك أن يعود بالضرر على الحملة، خصوصاً وأن العنف يتيح للنظام فرصة استخدام السُبل التي يتفوّق بها على نحو كبير.. وهي الحرب العسكرية.

إلى ذلك، فإن الممارسات القمعيّة والعنفيّة التي يواجه بها النظام المناضلين والناشطين اللاعنفيين، سيكون لها ارتدادها عليه. فتؤدي إلى انشقاقات في صفوفه، بالإضافة إلى حصول الحركة المناهضة للنظام على دعم وتأييد أوسع من قبل شرائح مختلفة عادة ما تكون غير منخرطة في العمل ضد النظام، أو قد تكون أحياناً مؤيّدة له.

دخول ليبيا في دوّامة العنف

وتشير التجارب النضاليّة المختلفة إلى أنه وعلى الرغم من إمكانيّة وقوع ضحايا من جرحى وقتلى أثناء التحدي السياسي، إلاّ أن عدد هؤلاء الضحايا يأتي أقل بكثير مقارنة مع من يسقط خلال الحرب العسكرية التي عادة ما تقود إلى عمليّات كرّ وفرّ بين النظام ومناهضيه، وبالتالي إلى الدخول في دوّامة عنف لا تنتهي.. لا بل قد تستمر لعقود. وقد تكون تجربة الثورة الليبيّة أوضح مثال على قدرة النظام الدكتاتوري من جرّ الثوّار إلى استخدام العنف، وتحوّل الثورة إلى حرب أهليّة من غير الواضح أنّها ستنتهي قريباً. تجدر الإشارة إلى أنّ أعداد ضحايا الاحتجاجات السلميّة ضد النظام وصل إلى 2000 شخص، بينما هذا العدد وصل إلى عشرة الآف شخص عندما تحوّلت الثورة من اللاعنف إلى العنف. وهذا يُشير إلى حجم الخسائر التي يتكبّدها المعارضين للنظام.

أما في ما يتعلّق بالتأثيرات الإيجابية للاعنف، فهذه بعض منها:

- تراكم الخبرة النضالية، ينتج عنه ثقة أكبر لدى المواطنين بأنفسهم في ما يتعلّق بمواجهة تهديدات النظام الحاكم وتحدّي قدرته على فرض أساليب الاضطهاد العنيفة.
- إمكانية استخدام هذا النضال للتأكيد على ممارسة الحريات العامة، مثل حرية الصحافة وحرية التعبير وإنشاء المنظمات وحريّة التجمع.. لمواجهة السيطرة القمعية للنظام.
- يساعد النضال اللاعنفي على إحياء وتعزيز المجموعات المستقلة، بالإضافة إلى إطلاق المبادرات المدنيّة التي تتمتع بدور أساسي في تعزيز قدرة المواطنين على المواجهة وفي فرض قيود على سلطة أي نظام دكتاتوري قد ينشأ بعد سقوط الحالي.
- الوسائل التي يوفرها النضال اللاعنفي، يستطيع من خلالها المواطنون استجماع القوّة لمواجهة الأعمال القمعية التي تمارسها الشرطة والأجهزة الأمنيّة.

الجزء السادس: القوّة، محرّك اللاعنف!

كثيرة هي المفاهيم الخاطئة التي تنتشر حول مفهوم اللاعنف. ومنها ما يقول بأن اللاعنف يفتقر إلى القوّة وبأنه مجرّد نضال هشّ وطيّع.. هو وسيلة يلجأ إليها المستسلمون.

أما في الواقع، فإن اللاعنف يرتكز في الدرجة الأولى على حشد القوى في مواجهة السلطة أو الاحتلال. خصوصاً، وأن الطرف الذي تتم مواجهته يتمتّع بقدرات إداريّة وتنظيمية وسياسية واقتصادية وعسكرية معززة وشاملة. وبالتالي، فإن أية مواجهة مع هذه الجهات تغيب عنها القوّة اللاعنفيّة، هي مواجهة خاسرة سلفاً.

إلى ذلك، فإن وضع استراتيجية للعمل اللاعنفي هو جزء من القوّة التي يجب على الحركة اللاعنفية امتلاكها في معركة مواجهة النظام أو الاحتلال، كونها تساعد في تحشيد القوى بشكل فاعل وتعزيز القدرة على إدارة المواجهة بشكل منضبط وواعي بالإضافة إلى تحديد الأساليب الواجب استخدامها في كل مرحلة من مراحل المواجهة، كما وتتطلب الاستراتيجية شجاعة "الجنود" والتنظيم والاستعداد للتضحية.
أما بالنسبة إلى قياس القوة، فهي تعتمد على القدرة النسبية في تعبئة الشعب والمؤسسات المناهضة للنظام للقيام بنشاط معين أو للضغط باتجاه تحقيق مطلب ما.

تقويض قوة النظام

تحتاج الأنظمة الدكتاتوريّة إلى مساعدة الشعوب التي تحكمها، والتي من دونها لا تستطيع الإبقاء على مصادر قوّتها السياسية. وتشتمل مصادر القوة السياسية على:

- السلطة أو الشرعية.
- المصادر البشرية: الأشخاص والمجموعات التي تنصاع لأوامر النظام وتتعاون معه.
- المهارات والمعرفة: التي يحتاجها نظام الحكم ويقدّمها الأفراد والمجموعات المتعاونة.
- العوامل غير الملموسة: مثل العوامل النفسية والفكرية التي قد تشتمل على الأشخاص الذين يطيعون النظام ويعينونه.
- المصادر المادية: الممتلكات والمصادر الطبيعية والمالية والنظام الاقتصادي، بالإضافة إلى وسائل الاتصالات والمواصلات.
- العقوبات: التي يهدد الحاكم باستخدامها لضمان خضوع الناس وتعاونهم، وهما أمران أساسيان لاستمرار النظام.

المواجهات مع الأمن المصري

وهذه المصادر تعتمد على قبول الشعب لنظام الحكم، وعلى خضوعهم له وطاعته. وبالتالي فإنّ القوة السياسية للنظام تعتمد في وجودها وقوتها واستمرارها على التعاون الذي يقدّمه الناس ومؤسساتهم. وعليه، فإنّ الحركة اللاعنفيّة يجب أن توجّه ضرباتها إلى هذه المصادر بهدف إضعافها، الأمر الذي يؤدي لاختلال توازن النظام القائم وإضعافه.

وتجدر الإشارة إلى أن قدرة النظام على التصرّف والحكم تتقلص بقدر ازدياد عدد السكان المشاركين في الحركة الاحتجاجية. كذلك، فإن تلاشي الخوف لدى المشاركين في العمل اللاعنفي يُسرّع في إضعاف النظام، خصوصاً وأنّ استخدام العنف تجاههم هو أقصى ما يُمكن أن يقوم به لمعاقبتهم على عدم تعاونهم وعلى تمرّدهم. ومع فقدان قدرته على إلزام الناس بالتعاون معه، يفقد أبرز مصادر القوة السياسية التي يتمتع بها.

وفي ما يتعلق بأكثر الوسائل اللاعنفيّة المؤثرة وبشكل مباشر، تأتي الإضرابات الشاملة والعصيان المدني الذي يشلّ حركة المواصلات والاقتصاد بالإضافة إلى عدم التعاون الاداري مع الدولة، ما يؤدي إلى تفكيك هيكلها. أما ما يزيد من سرعة انهيار النظام، فهو تمرّد أجهزة الشرطة والأمن التي لن تستطيع الاستمرار باستخدام العنف المفرط تجاه المدنيين اللاعنفيين لفترة طويلة، ما يؤدي إلى فقدان قدرة النظام على قمع الحركة الاحتجاجيّة.

وقد تكون الثورة المصريّة في كانون الثاني 2011، والتي أدت إلى إسقاط النظام الدكتاتوري الذي حكم البلاد لعقود طويلة، أبرز نموذج حيّ عن سحب الشرعيّة ورفض التعاون مع النظام.

من جهة، احتل جزء كبير من المصريين ميدان التحرير في العاصمة المركزية، القاهرة. هناك، مكث نحو مليوني شخص لحوالى أسبوعين رافضين الخروج من الميدان قبل تحقيق مطالبهم، على الرغم من حظر التجوّل والتجمّعات الذي فرضه النظام بالإضافة إلى ما تعرضوا له من تهديد وقمع وقتل على أيدي أجهزة الأمن والميليشيات التابعة للحزب الوطني الحاكم. استمرّت التظاهرات والإضرابات في مختلف المحافظات والمدن المصريّة. وشلّ الاقتصاد وحركة المواصلات بشكل كامل، خصوصاً مع انخراط الحركة النقابيّة والعماليّة في الحركة الاحتجاجيّة. وخلال أسبوعين، انهارت الأجهزة الأمنيّة من الشوارع، ما دفع بالنظام الحاكم للجوء إلى مأجورين بهدف قمع الاحتجاجات وممارسة كافة أشكال التنكيل بالمحتجين، محاولين إجبارهم للجوء إلى العنف. لكن قدرة الانضباط بين المحتجين كانت كبيرة. وعوضاً عن الانخراط في العنف المضاد، عملوا على تعرية النظام عبر إلقاء القبض على عدد كبير من المأجورين الذين أطلق عليهم لقب "البلطجيّة". فصوروا اعترافاتهم وقاموا ببثها عبر المواقع الاجتماعيّة على شبكة الإنترت، من دون التعرّض بالعنف لهؤلاء.

كذلك، نذكر كيف ناشد النظام المحتجين للعودة إلى بيوتهم واستعادة حياتهم الطبيعية، خصوصاً وأن الاقتصاد تأثر كثيراً جرّاء عمليّة الاحتجاج. وقد أتت هذه المناشدة كدعوة شبه مباشرة للتعاون من جديد مع النظام ومنحه الشرعيّة مرّة أخرى. ولكن حركة الاحتجاج السلميّة استمرّت على مواقفها حتى انهار النظام، بكامل أجهزته. وقد تكون الثورة المصريّة وتلك التونسيّة أبرز الثورات اللاعنفيّة الحديثة، التي بإمكانها أن تشكّل نموذجاً يحتذى به في العمل اللاعنفي ضد الأنظمة الدكتاتوريّة.

الجزء السابع: اللاعنف المطلق، مستحيل؟

إن الحديث عن لاعنف مطلق هو ضرب من ضروب الخيال. فاللاعنف المطلق مستحيل. هو غير واقعي، خصوصاً وأن عالمنا مليء بالعنف. وقد يكون تعبير غاندي أكثر دقّة في ما يتعلق بهذه النقطة، إذ قال: "بما أننا لسنا أرواحاً طاهرة، فإن اللاعنف الكامل نظريّ تماماً كخط أقليدس المستقيم". وفي مكان آخر يقول "منذ أن وجد الإنسان في المجتمع، وهو لا يمكنه إلاّ أن يكون متواطئاً مع بعض أشكال العنف."

متظاهرة ضد النظام الاسلامي في ايران

تجدر الإشارة إلى أن أكثر الذين استخدموا مصطلح "اللاعنف المطلق" هم المناهضون لمفهوم اللاعنف، وذلك من أجل مهاجمته على نحو أفضل واعتباره بالمجمل غير قابل "للاستخدام" في النضال من أجل الحريّة. من هنا، يأتي السؤال التقليدي الذي يُطرح على اللاعنفيين: "ماذا تفعل إذا حاول شخص مُسلّح قتلك أو قتل أحد أفراد عائلتك؟". بالطبع، تَصعُب الإجابة على هذا السؤال. حتى أن طارحه أيضاً سوف يكون في موقف صعب، إذا ما أراد الإجابة عليه. لكن سؤالاً إفتراضياً كهذا، لا يمكنه أن يلقى سوى إجابة افتراضية أخرى.

وفي هذه الحالة، الموقف اللاعنفي، لا يمكنه أن يقتصر على إقناع المعتدي بالتوقف عن القيام بالاعتداء. ففي هذه الحالة، لن يكون ذلك مجدياً. الوسيلة التي قد تُتّبع للدفاع عن النفس في حالة مماثلة هي لكمة "الأيكيدو" التي تُمكِّن المعتدى عليه من شلّ حركة المعتدي وتجميده والسيطرة على عدوانيّته.

اللاعنف المطلق: مثاليّة لوثر كينغ وواقعيّة غاندي

في 20 أيلول 1958، قامت امرأة بطعن قائد حركة الحقوق المدنيّة في الولايات المتحدة مارتن لوثر كينغ. لاحقاً، تبيّن أنها مضطربة عقلياً. أثناء قيامها بطعنه، لم يدفعها الحارس الشخصي للوثر كينغ بعيداً عنه، ومن جهته لم يواجهها لوثر كينغ بأية حركة دفاعيّة.

قد يكون مارتن لوثر كينغ قد فضّل أن تبقى صورته في أذهان الناس صورة رسول "كامل السلميّة" لن يستخدم العنف، ولو بحدّه الأدنى. لكن هذا السلوك في الواقع، يحمل الكثير من البدائيّة ومن المثاليّة المفرطة اللتين قد تضران أكثر مما تُساهمان في النضال الذي يخوضه. وإذا ما افترضنا أن هذه الطعنة أودت بحياته، فهذا كان سيعني خسارة حركة الحقوق المدنيّة قائد له رؤيته وحنكته وقدرته على إدارة معركة التحرّر. من هنا لا بد من تخطّي مفهوم اللاعنف هذا، خصوصاً وأنه يحوّل المناضلين السلميين إلى أشخاص يفتقدون للصلابة في معركتهم ضد النظام، أو الاحتلال.

من أجل استقلال التيبت

في المقابل، نرى أن السلميّة عند غاندي هي أكثر واقعيّة، وأكثر قرباً من طبيعة الإنسان وفطرته. وهي تختلف عن المفهوم الذي حمله مارتن لوثر كينغ.

ففي أكثر من ناحية، كان غاندي واضحاً في ما يتعلّق باللاعنف المطلق. وفي كتابه "كل البشر إخوة"، يقول "عندما يكون علينا أن نختار بين الجبن والعنف، يجب أن نختار الحل العنفي. لمّا سألني ابني البكر عمّا كان يفترض به فعله عندما شهد محاولة الاغتيال التي أوشكت أن تودي بحياتي سنة 1908: هل كان عليه أن يهرب ويتركني أُقتل أم كان عليه اللجوء إلى القوة الجسدية لإنقاذي؟ أجبته أنه كان من واجبه الدفاع عني وبالعنف إذا ما استلزم الأمر."

وفي مكان آخر من الكتاب، يبتعد غاندي عن عرض أمثلة ترتبط بأحداث حقيقيّة، ليطرح فرضيّة قد تصح في أي مكان من العالم. وهي "تخيّلوا مثلاً مجنوناً مسعوراً يمسك بيده سيفاً ويقتل كل إنسان حي يصادفه في طريقه. نحن مجبرون على الإمساك به حياً أو ميتاً. عندئذٍ سيعترف المجتمع بفضل ذلك الذي تمكّن من هذا المهووس، وسنكون كلنا ممتنّين له لقيامه بهذه الخدمة لصالحنا."

من خلال هذا المثال، نفهم أكثر نظرية اللاعنف الغانديّة التي تقطع الطريق على مفهوم اللاعنف المطلق، لتضع "اللاعنف" في إطاره الإنساني وسياقه الواقعي، من دون الانجرار إلى المثاليّة اللاواقعيّة. وهنا، يبدو الاختلاف واضحاً بين اللاعنف الغاندي واللاعنف اللوثريّ. ونحن نميل أكثر إلى تبنّي مفهوم غاندي للاعنف.

الجزء الثامن: ماذا عن احتلال وحرق المباني التابعة للنظام؟

شهدنا أثناء الثورة المصريّة 2011، احتلال وإحراق المحتجين السلميين لعدد من المباني الحكوميّة وللمؤسسات الرديفة التابعة للنظام، مثل مكاتب الحزب الوطني الحاكم. هذه المشاهد فتحت النقاش حول مدى سلميّة الثورة، بالإضافة إلى طرح أسئلة اخرى تتعلق بالحدود الفاصلة ما بين العنف والنضال السلمي. من بينها: هل حرق المباني التابعة للنظام يُعتبر عملاً سلمياً أم عنفياً؟

حرق مبنى الحزب الحاكم في القاهرة

أولاً، لا بدّ من التذكير بأن هذه المباني لم تُحرق إلاّ بعد التأكّد من إخلائها من قاطنيها وخلوّها من أي شخص في داخلها. وهذا ما يعني حرص المحتجين على سلامة الأفراد وعدم تعرّضهم لأي شخص مرتبط بالنظام. فيأتي هذا دليلاً على الوعي الكبير الذي يتمتّع به المحتجون تجاه القضيّة التي يناضلون من أجلها، وعدم دخولهم في لعبة العنف التي حاول النظام حتى اللحظة الأخيرة قبل انهياره، أن يجرّهم إليها .
ثانياً، يعتبر الاحتلال السلمي للمباني التابعة للنظام أحد أشكال النضال التي يُمكن استخدامها في المواجهة، حيث أن سقوط المباني بيد المحتجين يعني عدم قدرة النظام على حماية ذاته، الأمر الذي يترجم رمزياً ضعف النظام، وبالتالي بدء فقدانه لشرعيّته أمام ضربات الحركة الاحتجاجيّة المناهضة له .

ثالثاً، إن استمرار احتلال المباني التابعة للنظام، خصوصاً تلك التي تحمل رمزيّة كبيرة مثل مجلس النواب والوزراء، ومحاصرة القصر الجمهوري يزيد من إضعاف النظام. فهذه الخطوات ستشّل من قدرة النظام على التحرّك، وبذلك ينحصر في أمكنة محددة، الأمر الذي يُسرّع انهياره.
رابعاً، مشاهد حرق المباني التابعة للنظام، تحمل الكثير من الرمزيّة.. رمزيّة ضعف النظام. وهي لا تصنّف في خانة العنف، خصوصاً وأن المحتجين حرصوا على إخلاء المباني من موظفيها كي لا يتأذى أحد. إلى ذلك، تستطيع الحركات الاحتجاجيّة القيام باحتلال المبنى وإزالة كل ما له علاقة بالنظام عنه ومنه، من دون أن تقوم بإضرام النار فيه. وهي بالتالي، وبدل إحراقه، تستطيع أن ترفع عليه راية الحركة الاحتجاجيّة واستخدامه مركزاً لهذه الحركة. فيُمكن حينها استخدامه لصالح اللجان التي تُدير الحركة، كمقر للاجتماعات ولاستضافة الإعلام .

العنف المحدود: "موقعة الجمل" نموذجاً!
هو مشهد سريالي. مجموعات من المرتزقة ورجال الأمن على ظهور الجمال، يهجمون على المحتجين السلميين في ميدان التحرير في القاهرة. أرسلهم النظام ليقمع المحتجين ويُرهبهم من أجل إخلاء الساحة منهم، وفضّ الحركة الاحتجاجيّة.

هجم المرتزقة (أو البلطجيّة باللهجة المصرية) على المتظاهرين، وبأيديهم السياط يضربون بها يمنة ويساراً كل من في الساحة .
كيف واجه السلميّون ذلك الحدث؟ ركض الآلاف من المحتجين أمام الجمال، هرباً من بطش "البلطجيّة" وسياطهم. وعلى الرغم من ذلك، وقع عشرات الجرحى جرّاء هذا الهجوم البشع.. وهو مشهد حسبناه لا يتكرر سوى في القرون الوسطى. ولكن في جعبة الأنظمة الدكتاتوريّة دائماً، ما يُدهشنا. لديها مخيّلة خصبة تبتدع أساليب القمع والقتل.
عندها، لم يكن أمام المحتجين خيار سوى: المقاومة. لم يكونوا يملكون شيئاً، سوى أيديهم العارية. فانتظموا في مجموعات من خمسة أشخاص أو أكثر تستهدف جملاً معيناً لِتُنزل البلطجي عنه. وبعد ضربه، تعمد إلى اعتقاله. وهكذا، استطاع المحتجون السيطرة على ما يجري، ووضع حدّ للمرتزقة. حصل ذلك، من دون أن يسقط أي قتيل بين المرتزقة .
في هذه الحالة، لم يكن أمام المحتجين خيارات كثيرة. كل ما فعلوه هو أنهم دافعوا عن أنفسهم بأقل خسائر ممكنة. لم ينجرّوا إلى استخدام العنف المفرط، بمعنى آخر لم يقتلوا أحداً من المهاجمين ولم يهربوا من الساحة فيحققون هدف النظام. وهم بذلك، استطاعوا تحقيق توازن في المعركة، وقد تخطوا "موقعة الجمل" بأقل خسائر ممكنة .
من هنا، لا بد أن نعي أن "العنف المحدود جداً" في مواجهات مماثلة، قد يكون أمراً مفروضاً وواقعاً. وما يجب إدراكه هو ضرورة عدم تضمين العنف في الاستراتيجيّة العامة للنضال، ولا في الوسائل المحددة مسبقاً.. فبذلك تأثير سلبي على مسار الحركة الاحتجاجيّة.

الجزء التاسع: الإنتفاضة السورية: كرة الثلج السلمية!

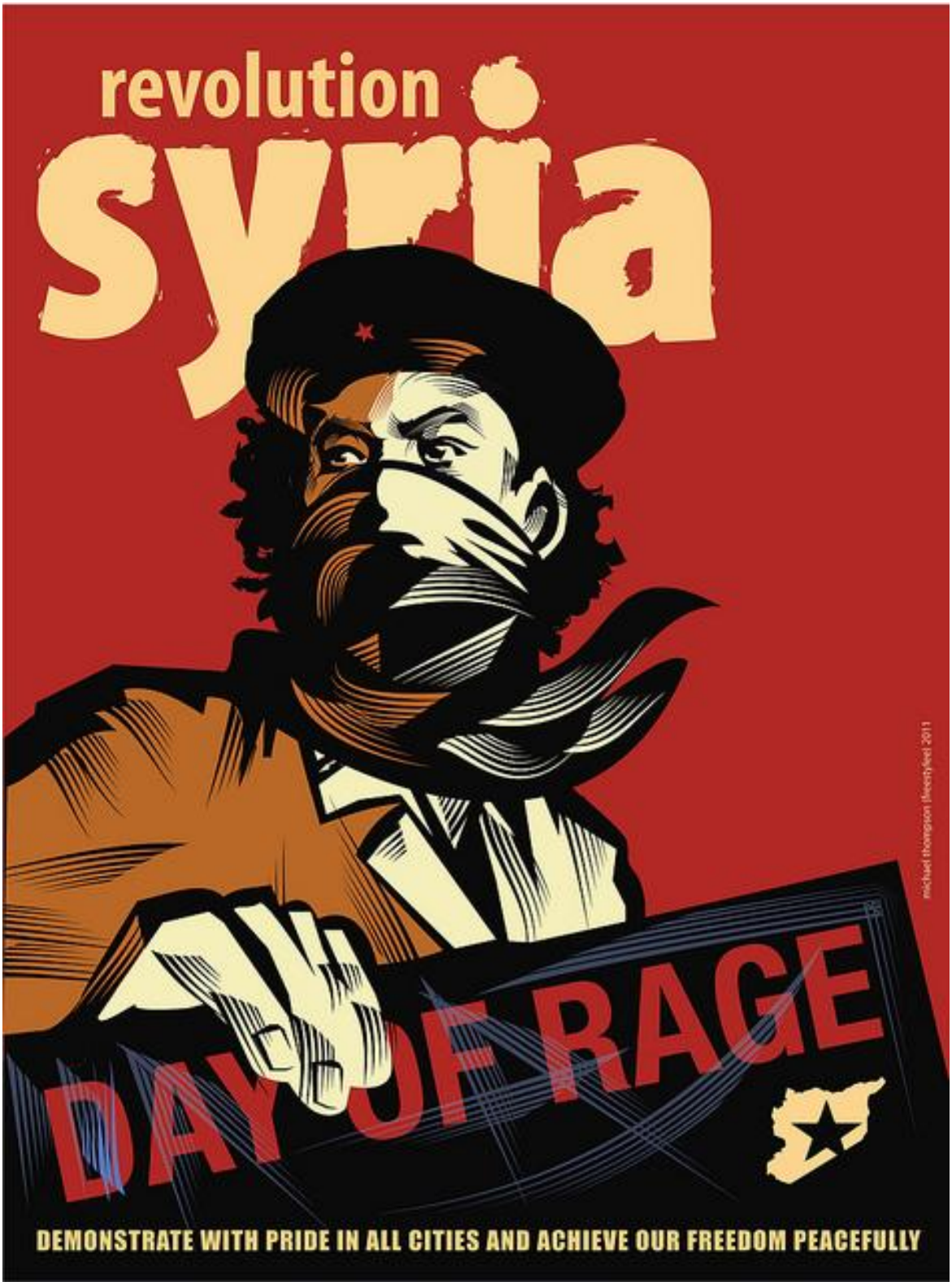

يُعتبر العنف الوسيلة الوحيدة التي تستخدمها الأنظمة من أجل قمع الحركات الاحتجاجيّة السلميّة. وفي ظل تنامي استخدام العنف وعدم لجوء المحتجّين إلى العنف المضاد للدفاع عن النفس وإصرارهم على سلميّة تحرّكاتهم، يكسب هولاء تأييداً أوسع من الفئات التي تعتبر نفسها غير منخرطة في العمل المدني والسياسي. فالأفراد الذين يعتبرون أنفسهم غير معنيّين بما يجري داخل البلاد، لن يلتزموا الصمت طويلاً وهم يشاهدون مواطنيهم يُعتقلون ويُعذّبون ويُقتلون على خلفيّة مواقفهم السياسيّة. ولعلّ أبسط ما يمكنهم القيام به، هو الاهتمام أكثر بما يجري من حولهم، محاولين فهم القضيّة التي يُدافع عنها مواطنوهم هؤلاء ويدفعون حياتهم ثمناً.. لها.

إلى ذلك، فإن عنف النظام سيوسّع ولا شكّ دائرة خصومه. بالتالي، القرية التي يُقتل أحد أبنائها على يد جهاز الأمن، هي بلدة إضافيّة تدرج في قائمة البلدات التي يخسرها النظام في معركته من أجل البقاء .

هذا ما جرى في سوريا، وفي محافظة درعا تحديداً. فالعنف المفرط الذي مارسه النظام في وجه المحتجّين في هذه المحافظة وقتله لعدد كبير من المدنيّين فيها، أدى في الأسابيع الأولى لبدء التحرّكات إلى ارتفاع عدد المشاركين في الاحتجاجات حيث بلغ عشرات الآلاف. استمرّت المواجهات في الأسابيع التي تلتها وراحت تتصاعد لتدفع بنائبين عن المحافظة إلى تقديم استقالتيهما من مجلس الشعب، كذلك الأمر بالنسبة إلى عدد من أعضاء مجلس المحافظة.

هكذا، خسر النظام السوري إحدى المحافظات، نتيجة لأسلوب تعاطيه مع المحتجين. واحتمال توسّع هذه الحركة أمر وارد، خصوصاً وأن العنف المستخدم في تصاعد مستمر ومتزايد .

هذا العنف، يُقابله إصرار شعبي على سلميّة الاحتجاجات. فمنذ اللحظة الأولى، لم تغب "السلميّة" عن التحرّكات. وقد أتى شعار "سلميّة.. سلميّة" كأحد أوّل الشعارات التي صاغها المحتجّون في أوّل مسيرة عفويّة خرجت في شوارع العاصمة السوريّة دمشق. وهذا ما أدى إلى انخراط فئات مختلفة في الإنتفاضة ضد النظام الدكتاتوري الذي حكم البلاد لأكثر من 40 عاماً. وقد يُعبّر مشهد مواجهة الشباب المحتجّين الدبابات بصدورهم العارية، بهدف منعها من التقدّم في مدينة درعا، عن السلميّة التي تتمتّع بها حركتهم الاحتجاجيّة .

المسيرة التي بدأت بعشرات المحتجّين في دمشق، امتدّت وتوسّعت لتشمل كافة الأراضي السوريّة. وقد تنامت الحركة بشكل طبيعي في البلاد. فتصاعدت المواجهة، من المطالبة بالحريّة خلال الأسابيع الأولى وصولاً إلى الهتاف لإسقاط النظام بعد مرور حوالى شهرين .

في النموذج السوري، نلحظ الجدل المتعلّق بسلميّة أو عدم سلميّة الإنتفاضة. وهذا المعيار أصبح هو الأساسي في تأييد أو عدم تأييد الإنتفاضة. والحجّة التي يسوقها البعض ضد الانتفاضة السلميّة تقول باستخدام العنف من قبل المحتجين لإسقاط النظام.

وكان النظام البعثي قد عمد منذ اللحظة الأولى إلى اتّهام المواطنين المنخرطين في الحركة الاحتجاجيّة، بأنّهم مجرّد مجموعات مسلّحة إرهابيّة تحاول النيل من الأمن الوطني. وهذا ما دفع بالمحتجّين إلى التمسّك أكثر بشعار "سلميّة.. سلميّة"، في مواجهة الرصاص الحيّ الذي يُطلقه رجال أمن النظام وميليشياته. وقد تكون هذه العبارة التي أطلقها أحد المحتجّين "سلاحنا في وجه النظام هو هواتفنا النقالة"، خير معبّر عن قدرة هؤلاء على تعرية النظام وجرائمه.

وفي موازاة "الرواية الرسمية"، راح الإعلام الناطق باسم النظام يعرض أسبوعياً عبر شاشات التلفزة لمجموعة أو أخرى تعترف باستخدامها السلاح أثناء الاحتجاجات وبقتلها مواطنين ورجال شرطة وجيش، وذلك في محاولة لنزع الشرعيّة عن الانتفاضة وتثبيت حق النظام باستخدام العنف في وجه المحتجّين. لكن هذه المحاولات باءت دائماً بالفشل، خصوصاً وأن المشاهد المسجّلة في مختلف المدن السورية تظهر ميليشيات النظام حصراً. وحتى يومنا، لم يتأكّد بشكل قاطع وجود مسلّحين بين المحتجّين، والأمر مرتبط بالشائعات والبروباغندا التي يُطلقها النظام والتي لا يُصدّقها إلاّ محبّو "الروايات الرسميّة."

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض الاشتباكات العسكريّة جرت في بعض المناطق الحدودية السورية، بين مجموعات عسكريّة انشقت عن الجيش ومع فرق تابعة للجيش، وحسب بعض الجنود الذين قادوا المناوشات ضد الجيش فقد كان هدفها "تأمين ممرات آمنة لهروب المدنيين من بطش الجيش". وهنا، تبرز عدة نقاط، أبرزها، قرار استخدام العنف ضد الجيش لم يأتِ بقرار مركزي من التنسيقيّات المحليّة التي تصدر البيانات باسم الثورة، وانّما جاء على يد مجموعة عسكرية منشقّة لتدافع عن عدد من المدنيين، أما البيانات والمواثيق الصادرة عن المحتجين والناشطين فهي واضحة فيما يتعلق برفض الانجرار إلى العنف، وعلى سلميّة الانتفاضة في وجه النظام. ومن ناحية ثانية، استخدام العنف جاء في إطار الدفاع عن النفس، وهو له سياقه

الواضح والمحدود، وهو ليس جزءاً من الاستراتيجية العامة لاسقاط النظام، وهي استراتيجية النضال اللاعنفي .

اليوم، يسجّل تصاعد في حدّة الإنتفاضة السوريّة التي راحت تعتمد أساليب نضاليّة مختلفة في مواجهة النظام. وقد يكون أبرزها التظاهرات داخل المنازل التي قام بها عدد من النساء السوريات احتجاجاً على قتل الطفل حمزة الخطيب على يد الأمن السوري بحجّة أنه "كان ينوي اغتصاب نساء الضباط"، علماً أن حمزة لم يتعدّ الخامسة عشرة من عمره.

أما أكثر الخطوات تقدميّة على صعيد مواجهة النظام، فهي البدء باللاتعاون الاقتصادي الذي يقوم على مقاطعة الشركات التابعة ل"العائلة الحاكمة" والامتناع عن دفع الفواتير والضرائب للدولة. وتأتي هذه الحملة تحت شعار "لن ندفع ثمن الرصاص لقتلنا ."

أخيراً، أثبتت الإنتفاضة السوريّة أن المحتجين يتقنون قوانين المواجهة مع النظام القمعي... وهي ككرة ثلج صلبة تكبر يوماً بعد يوم لتشكّل نموذجاً آخراً يترجم "سلميّة النضال" من أجل الحريّة.

الجزء العاشر: ليبيا، من السلميّة نحو دوّامة العنف!

قد يكون النموذج الليبي أكثر النماذج تعبيراً عن التأثير السلبي لاستخدام العنف في مواجهة الدكتاتوريّة. خلال الأسبوعين الأولين من حركة الاحتجاج الليبيّة، واجه الدكتاتور الأخضر معمّر القذافي هذه الحركة بالرصاص الحي، منذ اللحظة الأولى. ولاحقاً، لجأ إلى الطائرات لقصف التجمّعات المناهضة له.

لكن النضال السلمي، سرعان ما تحوّل إلى نضال عنفي. فقد تمكّن القذافي من استدراج المحتجّين المُطالبين بإسقاطه.. فكانت عمليّات عنف مسلّح بين مؤيّديه ومُناهضيه تراوحت ما بين كرّ وفرّ، خصوصاً مع تسهيله تسلّح مُعارضيه عبر فتح مخازن الأسلحة أمامهم.

هكذا، استطاع النظام دفع مناهضيه باتجاه استخدام الوسائل التي يتقنها هو. وكان اللعب بحسب "قواعد النظام". فامتلاك المعارضة الليبيّة السلاح واستخدامه في وجه جيش القذافي، أدخلا البلاد في دوّامة لا تنتهي من العنف والعنف المُضاد. وقد أدى ذلك إلى ضياع بوصلة الحركة الاحتجاجيّة التي انطلقت مطالبة بإسقاط النظام الدكتاتوري، في حين أنها غارقة الآن في عمليّة كرّ وفرّ مع جيش النظام.

تُسيطر قوّات المعارضة على مدينة ليبيّة. لا يمضي على العملية يومان، حتى تكون قوّات القذافي قد هاجمتها وطردتها منها. والأمر سيان عندما تُسيطر قوّات القذافي على مدينة أخرى، فتهاجم قوّات المعارضة مواقعها. هكذا، دخلت المعركة في دوّامة لا تنتهي، خصوصاً وأن التدخل الدولي واستخدام العنف من قبل قوّات حلف شمال الأطلسي "الناتو" دفعا باتجاه استعادة القذافي جزءاً من الالتفاف الشعبي

حوله.. هو الذي كان قد بدأ يفقده بعد مرور أسبوعين على بدء الاحتجاجات. إلى ذلك، فإن مقتل عدد من أفراد عائلته جرّاء القصف الدولي لمقرّات إقامته، أعاد إليه بعضاً من التضامن الدولي كما عزّز التعاطف الشعبي معه.

من جهة، وصل عدد القتلى منذ بدء الاحتجاجات إلى 10 آلاف قتيل، بينهم ألفا مواطن سقطوا أثناء الاحتجاجات السلميّة. ومن أخرى، فإن حجم الدمار الذي لحق بالمدن الليبيّة، حوّلها إلى مدن أشباح يحكمها العسكر من كلا الطرفين.. النظام والمعارضة.

ومما يزيد الطين بلّة، إرساء "شرعيّة" أخرى تَحكُم عدداً من المدن الليبيّة الخارجة عن سيطرة ميليشيات القذافي، واعتراف "المجتمع الدولي" بها كشرعيّة أساسيّة. لكن المشكلة ليست هنا. وإنما هي في الواقع الذي ستفرضه هذه "الشرعيّة" الجديدة على أرض ليبيا.. شرعيّتان لا تعترفان ببعضهما البعض وتخوضان حرباً أهليّة، يبدو أنه من الصعب وضع حدّ لها قبل سقوط عشرات الآلاف من المدنيين.

النتائج التي حصدتها حركة الاحتجاج الليبيّة حتى اليوم وانتقالها من النضال السلمي إلى استخدام العنف في مواجهة النظام، أمران يكفيان لقطع الشك باليقين.. بعدم فعاليّة وجدوى استخدام البنادق كسبيل إلى الحريّة.

الجزء الحادي عشر: فلسطين، العنف أضاع البوصلة!

فلسطين. هناك، يحتدم النقاش حول العنف واللاعنف في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي الدموي. هي القضيّة الأكثر جدلاً. "هل نلقي السلاح جانباً، بينما الإسرائيلي يمتلك أعتى أنواع الأسلحة يُدمّر بها مُدننا وقرانا، ويقتلنا يومياً؟". سؤال يُطرح فور الحديث عن المقاومة المدنيّة السلميّة في وجه الإحتلال. هو سؤال يحمل في طيّاته الإجابة التي يُريدها طارحه. أما في المقابل، فأسئلة كثيرة.

فلسطيني في مواجهة جندي الاحتلال الاسرائيلي

بالتأكيد، لن يكون هذا النص كافياً ووافياً لإحاطة الموضوع الفلسطيني من جوانبه كافة. لكنه سيحمل بعض الأجوبة على هذا السؤال، بالإضافة إلى طرح أسئلة جديدة والإضاءة على بعض الحقائق المرتبطة باللجوء إلى المقاومة المدنيّة السلميّة في فلسطين خلال فترات متقطّعة. خصوصاً "إنتفاضة الحجارة" الأولى التي تُعتبَر أكثر التجارب الفلسطينيّة المقاومة في وجه الإحتلال، نجاحاً وفعالية. فهي التي قادت هذا الإحتلال إلى الاعتراف، وللمرّة الأولى، بـ"وجود" شعب فلسطيني على أرض فلسطين. هذه الحقيقة التي لطالما نبذتها سلطات الإحتلال طيلة عقود.

في هذه الحلقة، قد تتكرّر أفكار كثيرة عالجناها في حلقات سابقة، ولكن تكرارها يأتي هذه المرّة في سياق المواجهة مع الإحتلال.

قبل أن نبدأ، لا بدّ من تحديد الهدف من المقاومة. هل تهدف المقاومة إلى تحرير الأرض؟ أم قتل بضعة جنود ومستوطنين؟

ولماذا تحديد أهداف المقاومة؟

- لأن تحديد الغاية من المقاومة يُساعد على عدم إضاعة البوصلة في متاهات القتل والقتل المضاد.

- لأن تحديد الهدف يُخرج الصراع من زواريب "المراجل" والخطابات الرنّانة الممجّدة للعنف كأنه الغاية بحدّ ذاته، وذلك بهدف وضع المقاومة على سكّتها الأولى: تحرير التراب الفلسطيني وقيام دولة فلسطينية ديموقراطية علمانية، يعيش فيها الجميع متساوين في الحقوق والواجبات.

- لأن تحديد هدف المقاومة من شأنه أن يؤدي إلى إيجاد حلّ حقيقي وواقعي وعادل للصراع، بعيداً عن الأيديولوجيّات العنفيّة التي تعيش على العنف وتتغذى منه لتستمرّ به.

***

الإحتلال بحاجة إلى طاعة وتعاون الشعب الذي يحتلّه. طاعة وتعاون، يمكّنانه من الاستمرار. وهذا التعاون هو نفسه الذي يحتاج إليه النظام الدكتاتوري، كي يستمرّ في حكمه. هنا، تتشابه المواجهة مع النظام ومع الإحتلال. وقد تكون "إنتفاضة الحجارة" التي خاضها الشعب الفلسطيني في وجه الإحتلال أبرز نماذج سحب التعاون معه.

وكما أن الأنظمة تحترف العنف، لا يحترف الإحتلال سوى العنف في مواجهة من يقاومه. وبالتالي، فإن استخدام السلاح في مواجهته لن يكون سوى خضوع لوسائل المواجهة التي يفرضها الإحتلال نفسه واللعب على الأرض التي يفضّلها هو. وتجدر الإشارة هنا إلى أن جيش الإحتلال الاسرائيلي مُجهّز بتكنولوجيا عسكريّة متطوّرة. أما لجوء الشعب إلى وسائل نضاليّة لاعنفيّة، فيعني فرض قواعد لعبة جديدة في معركة لا يملك فيها الإحتلال سلاحاً يمكّنه من المواجهة.

***

ما هي أهداف المقاومة؟

"العنف هو الطريق الأقصر في معركة التحرّر والتحرير".. مقولة، كثيراً ما يردّدها مناصرو العنف ضد الإحتلال، إلا إنها أثبتت فشلها تاريخياً. بعد ستة عقود من استخدام السلاح ضد الإحتلال و"عسكرة كل شيء"، ما هي النتيجة؟ باستثناء خسارة الفلسطينيين أرضهم وحقوقهم تدريجياً، بالإضافة إلى انهيار الأحلام الكبرى بتحرير فلسطين.. لتصبح تلك الأحلام أصغر فأصغر؟ كلّ شيء تقلّص. فلسطين التي كانت تمتد من

النهر إلى البحر، تحوّلت إلى مجرّد "ضفّة" و"قطاع"، تتوزّع سلطتيهما فصائل حكمت وما زالت تحكم بفاشيّة لا تختلف كثيراً عن فاشيّة الإحتلال.

أما أقصى طموحات "المقاومة" وإنجازاتها، فقد تتلخّص بالآتي:

- آمال بوقف الإستيطان.

- فتح معبر من هنا أو من هناك، ليتمكّن الفلسطيني من الانتقال إلى مدينة فلسطينية أخرى.

- إطلاق صاروخ على إحدى المستوطنات، ليثير الذعر ويدمّر أحد الأرصفة في مدينة إسرائيليّة.

- إرسال "انتحاري" بصفة "استشهادي"، ليُفجّر جسده في مجموعة من المستوطنين الإسرائيليين ويسقط أكبر عدد ممكن من القتلى والجرحى.

- القيام بعمليّة عسكريّة "نوعيّة" تؤدّي إلى قتل بعض الجنود هنا وهناك. وقد يكون الهدف أحياناً مجموعة من المستوطنين.

طفل فلسطيني يُقاوم الدبابة بالحجارة

من المؤكد أنه لا يُمكن العثور على "فلسطين" في تلك الأعمال، كلّها. فهذه أحداث مجتزأة، سياقاتها خارج فلسطين. أما أهدافها، فلن تقود بالطبع إلى فلسطين. وتقوم حركات "المقاومة" بهذه الأعمال، وكأن القضيّة تكمن هنا.. علماً أن عمليّات القتل هذه "لا تقدّم ولا تؤخّر" في جوهر الصراع، بل تؤدي إلى استمرار دوّامة

العنف التي سيطرت على وجه الصراع حتى هذه اللحظة. إلى ذلك، فإن هذه الأفعال تُجابَه من قبل الإحتلال بردود فعل تدميريّة، وبالطبع غير متناسبة مع حجم "الضرر" التي تحدثه "المقاومة".

ورداً على كل عمليّة من هذا النوع، يقوم جيش الإحتلال الاسرائيلي بتدمير بيوت المدنيين وقتلهم، عبر شنّه غارات جويّة على المدن والقرى الفلسطينية في الضفة الغربيّة وقطاع غزّة. وبحجّة استخدام العنف من قبل "المقاومة"، تستحصل إسرائيل على شرعيّة قتل المدنيين من مواطنيها ومن المجتمع الدولي، والهدف: "الدفاع عن النفس".

من جهة، اتّبعنا مقولة "لا صوت يعلو فوق صوت المعركة". فسيطر التوتّر على علاقتنا مع الصراع. ولم نشأ البحث، ولو نظرياً، عن مخارج أخرى للقضيّة، فرحنا نرفض الاعتراف بإمكانية إيجاد وسائل لاعنفيّة للمقاومة. من الجهة المقابلة، يمضي الإحتلال بقضم يومي لحقوق الفلسطينيين من دون أن يتراجع قيد أنملة، مُسيطراً على قواعد اللعبة في الصراع، خصوصاً وأننا نستخدم في مواجهته اللغة التي يتقنها هو: "لغة العنف".

هكذا، دخل الصراع في دوّامة لا تريد أن تنتهي. ويبدو أنها لن تنتهي في المدى المنظور.

***

سيطرة العنف على الصراع، لا تعني خلوّ التجربة الفلسطينية من المقاومة المدنيّة اللاعنفيّة التي كان لها آثارها الفعّالة في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي. في الحلقة المقبلة، سوف نلقي الضوء على تجربة "إنتفاضة الحجارة" اللاعنفيّة التي قامت عام 1987 والتي تخلّلها بعض أعمال عنف محدودة. كذلك، نضيء على "إنتفاضة الأقصى" التي انطلقت عام 2000 وكانت عنفيّة في مجملها.

الجزء الثاني عشر: فلسطين 2، اللاعنف ليس مستحيلاً

في هذه الحلقة، نستكمل النقاش حول فعاليّة وجدوى المقاومة اللاعنفيّة في الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي. وسوف نعمد إلى مقارنة ما بين الإنتفاضة الفلسطينية الأولى التي قامت عام 1987 والتي أطلقت عليها تسمية "إنتفاضة الحجارة" وكانت بمجملها إنتفاضة لاعنفيّة، وبين الإنتفاضة الثانية التي انطلقت عام 2000 واتّسمت بمجملها بالعنف المسلّح. وقد استندنا في هذا الصدد على دراسة "لا للعنف، نعم للمقاومة" الصادرة عن "حركة حقوق الناس"، للناشط اللاعنفي الدكتور وليد صليبي الذي يُعتبر من أبرز الناشطين في العالم العربي الذين يدعون إلى اللاعنف في مواجهة الإحتلال الإسرائيلي.

***

انتفاضة الحجارة

قد تكون تجربة "إنتفاضة الحجارة" اللاعنفيّة أكثر الأعمال المُقاومة التي أتت بنتائج مباشرة على الشعب الفلسطيني، أكثر من كل العمليّات المسلحّة التي نفّذتها منظّمات الكفاح المسلّح منذ أيام الإحتلال الأولى. أما "سلاح" الفلسطينيين خلال هذه الإنتفاضة، فكان الحجارة في مواجهة الآلة العسكرية الإسرائيلية بالإضافة إلى عدم التعاون مع سلطات الإحتلال. لم تكن الانتفاضة عبثيّة بتحرّكها وسلوكها. كانت استراتيجيّتها

واضحة: عدم الإنجرار إلى العنف الذي يتقنه الإحتلال. وهكذا مضى الشعب الفلسطيني نحو انتزاع الإعتراف بوجوده من الإحتلال الذي كان ومنذ ما قبل نشوء الدولة الاحتلاليّة يرفض الاعتراف بوجود الفلسطينيين.

خلال تلك الانتفاضة، كان واضحاً للعالم أجمع أن الاحتلال يمارس ظلمه بحق الفلسطينيين. هكذا استطاع الفلسطينيون نيل التضامن العالمي، بما في ذلك التضامن من داخل المجتمع الإسرائيلي الذي بدأت تخرج منه أصوات مُطالبة بوقف "الإحتلال". ويعتبر هذا سابقة بالنسبة إلى المجتمع الإسرائيلي الذي كان يتوحّد دائماً حول قرارات دولته.

في ما يأتي بعض أمثلة عن أصوات عالميّة (ويهودية) رافضة للإحتلال، ما كانت لتعلو لولا لاعنفيّة الإنتفاضة:

- اقترح برونو كرايسكي أول مستشار يهودي للنمسا، طرد حزب العمل ووزير الدفاع إسحق رابين من الإشتراكية العالمية، بسبب القمع الوحشي للإنتفاضة اللاعنفية.
- أصدر عدد من الشخصيات اليهودية المشهورة إعلاناً قالوا فيه: "نحن نخجل من أن نكون يهوداً". وقد برزت في هذا الإطار مقالة للمخرج والممثل السينمائي وودي آلن أثارت ضجّة كبيرة في الأوساط اليهودية .

- صدرت لدى غلاة المؤيدين لإسرائيل في الولايات المتحدة مقالات تقارن الوضع في إسرائيل مع الأوضاع في إيرلندا وجنوب إفريقيا حيث سياسة الفصل العنصري. وقد اعتبروا أن على إسرائيل الاختيار ما بين إقامة ديمقراطية وبين الإبقاء على نفسها كدولة "الديانة الواحدة".

- أدان مجلس الأمن أساليب القمع التي استخدمتها إسرائيل، ولم تستطع الولايات المتحدة استخدام حق النقض "الفيتو".

أما بالنسبة إلى تأثير الانتفاضة على الداخل الإسرائيلي، فيمكن تسجيل الآتي:

- تظاهر للمرّة الأولى في التاريخ الإسرائيلي 80 ألف شخص من حركة "السلام الآن"، تحت شعار: "فليسقط المحتلّ".
- أصدر 620 أستاذاً جامعياً إسرائيلياً بياناً قالوا فيه: "إحتلالنا يضع إسرائيل في خطر".
- للمرّة الأولى في إسرائيل تُقفل جريدة "ديرتش هونيتروتز" بسبب تغطيتها للأحداث في الضفّة وغزّة. كذلك منع رئيس مجلس إدارة التلفزيون والراديو الإسرائيليين من بثّ فيلم يظهر فيه جندي إسرائيلي وهو يضرب رأس فلسطيني بالحائط ويكسر له ذراعه.
- أصدر عدد من الكتّاب الإسرائيليين بياناً بعد زيارتهم غزّة قالوا فيه: "لا نستطيع قمع شعب إلى الأبد...".

وفي ما يتعلّق بانعكاسات الإنتفاضة على الجيش الإسرائيلي بالتحديد، من الضروري أن نتذكّر بعض ما جرى من خلال الأحداث الآتية:

- وقّع 1600 ضابط إسرائيلي على عريضة أعلنوا فيها أن: "استمرار سياسة الاستيطان وأيديولوجية إسرائيل الكبرى والإبقاء على الوضع كما هو، أمور تشكّل خطراً على أمّتنا".
- رفض 160 ضابطاً التطوّع في الجيش.
- نوّاب وضباط كبار حرّضوا الجنود الإسرائيليين على رفض الطاعة، وقد كتب أحد الضباط الكبار رسالة توجّه فيها إلى الجنود قائلاً: "أطلب منكم عدم تلطيخ شرفكم من خلال إطاعة أوامر تقضي بكسر عظام مدنيين يعيشون في ظلّ الإحتلال، كما أطلب منكم حماية كرامتكم كرجال. قد تكون دعوتي الى العصيان مخالفة للقانون، إلا أنه من واجب كل يهودي ما زال يملك ضميراً أن يرفض إطاعة هذه الأوامر".
- صَدَرَت أحكام سجن بحق عدد من الضباط المتمرّدين. وجدير ذكره أن المتمرّدين هؤلاء أنفسهم هم الذين كانوا قد قادوا الغزوات السابقة.
- انخفض الاستعداد للتطوّع في الخدمة العسكرية بنسبة 47 في المئة.
- وكان أيضاً لسياسة قمع الإنتفاضة انعكاسات سلبية على نفسية الجنود الإسرائيليين. فقد اعتبر 157 عالماً نفسياً إسرائيلياً أن هناك خطر لإفساد نفسية الجنود والمجتمع. كذلك لاحظ جهاز علم النفس في الجيش الإسرائيلي علامات خطيرة على الجنود. وكان الجنود الإسرائيليون يعبّرون عن قلقهم من خلال تصريحات من قبيل: "لا أستطيع النوم، كيف يطلبون منّا أشياء كهذه"... "إنهم يقتلون روح شبابنا". وقد اعتبر عدد من المؤرّخين العسكريين أن هناك "خطر لانحلال الجيش الإسرائيلي الذي لم يعد جيشاً بل مجموعة زُمر".

بالتأكيد، يُمكن فهم هذه التحوّلات داخل الجيش الإسرائيلي لأسباب عدّة، لعلّ أبرزها أن هذا الجيش مُدرّب على مواجهة العنف وليس مُجهّزاً لمواجهة أي تحرّك لاعنفي. فهو يُتقن مواجهة عسكر يحملون البنادق ويطلقون القذائف، وليس مدنيين عُزّل سلاحهم حجارة يلقونها على الدبابات. وهذا ما أربك القيادات السياسيّة والعسكريّة والأمنيّة في إسرائيل التي لم تكن مجهّزة لهكذا مواجهة كما أنها لم تكن قادرة على تحديد ماهيّة "الحركة" التي تواجهها، على حدّ تعبير عدد كبير من السياسيين والضباط الإسرائيليين.

في المقابل، انطلقت عام 2000 الإنتفاضة الثانية التي سمّيت "انتفاضة الاقصى"، على إثر زيارة قام بها آرييل شارون للمسجد الأقصى في القدس المحتلّة. هذه الإنتفاضة التي اتّسمت بالعنف، واجهتها إسرائيل - قيادة وشعباً- بسهولة. فقد التفّ الشعب حول الخيارات العسكريّة العنفيّة للسلطة، خصوصاً وأن الدولة هي "في حالة الدفاع عن النفس أمام العنف الفلسطيني".

انتفاضة الاقصى

وهكذا، لم تستطع هذه الإنتفاضة من اختراق الداخل الإسرائيلي، بالإضافة إلى خسارة التضامن العالمي معها. فالداخل الإسرائيلي لن يصمت إزاء قتل "مواطنيه"، في حين أن الخارج اعتبر ما يجري في فلسطين مجرّد دوامة عنف متبادل بين الفلسطينيين والإسرائيليين لا بدّ من وقفها. فخسر الفلسطينيون المعركة من جديد. وقد تحوّل نضالهم إلى "دوّامة عنف" لا مخرج لها. ومن البديهي ألا تأتي بثمار كتلك التي نتجت عن الإنتفاضة الأولى التي سبق وأشرنا إليها، بالإضافة إلى انعكساتها على الداخل الإسرائيلي والعالم.

وفي ما يتعلّق بانعكاسات "إنتفاضة الأقصى" على الرأي العام الإسرائيلي والعالمي، نشير إلى حدثين بارزين كان لهما آثارهما على مسار الأمور:

- **الحدث الأول** هو مقتل الجنديين الإسرائيليين في 12 تشرين الأول/أكتوبر من العام 2000. وقد شكّل هذا الحدث أول عمل عنف بارز أقدم عليه الفلسطينيون في إنتفاضة عام 2000. وقد وقع ذلك على إثر القمع العنيف الذي تعرّض له الفلسطينيون وأدّى إلى سقوط عشرات الضحايا من بينهم، بعد زيارة شارون الإستفزازية للمسجد الأقصى.
- **الحدث الثاني** هو حصار رام الله الذي تبع القمة العربية في لبنان وعملية نهاريا الإنتحارية التي سبقت هذه القمة.

قبل مقتل الجنديين الإسرائيليين، ندّدت معظم المواقف العالمية بالزيارة الإستفزازية التي قام بها شارون للمسجد الأقصى. وعلى سبيل المثال:

- اتّخذ مجلس الأمن قراراً انتقد فيه إسرائيل لإفراطها في استخدام السلاح، وقد امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت وعن استخدام حق النقض.
- اعتبر الإتحاد الأوروبي في بيان أصدرته رئاسته أن المواجهات الدامية التي وقعت في القدس والأراضي الفلسطينية هي نتيجة عمل إستفزازي.
- الرئيس الفرنسي جاك شيراك انتقد شارون بشدّة واصفاً الزيارة بأنها "عملية غير مسؤولة".
- في مدريد ندّد وزير الخارجية الأسباني بالإستفزاز المباشر الذي قام به شارون.

لكن على إثر مقتل الجنديّين الإسرائيليّين صدرت مواقف عالمية عدّة، منها:

- دان كوفي أنان قتل الجنديين الإسرائيليين ووصف الحادث بأنه "بشع".
- اعتبرت وزارة الخارجية الفرنسية قتل الجنديين عملاً خطيراً وطلبت من السلطة الفلسطينية معاقبة الفاعلين.
- ندّد الرئيس الأميركي بيل كلينتون بقتل الجنديين، بشدّة.
- باشرت محطة "سي أن أن" الأميركية منذ الصباح بتبرير الحرب التي شنّتها إسرائيل على مقرّات السلطة الفلسطينية في رام الله وغزّة ونابلس والخليل وغيرها، وقد أضافت إلى عنوانها الرئيسي "أزمة في الشرق الأوسط" عنواناً آخر هو: "قتل جنديين إسرائيليّين في رام الله". وفي المساء بثّت الشريط الذي يُظهر عملية القتل في ما يشبه "إقامة توازن" مع شريط قتل الطفل محمد جمال الدرّة.
- كتبت جريدة "الحياة" اللندنيّة: "جاءت مشاهد مقتل الجنديّين الإسرائيليين على أيدي متظاهرين فلسطينيين في رام الله والهجوم على المدمّرة الأميركية في مرفأ عدن، لتنسف بداية التعاطف الذي بدأ يتولّد في الشارع الأميركي نتيجة المشاهد التي بثّتها وسائل الإعلام على مدى أسبوعين للقوات الإسرائيلية وهي تطلق النار على مواطنين فلسطينيين عزّل"... "وقد استمرّت محطات التلفزة ببث مشاهد إلقاء جثة جندي إسرائيلي من النافذة والشاب الفلسطيني الذي يتباهى بيديه الملطّختين بدماء هذا الجندي. وأعطت هذه المشاهد نوعاً من الراحة لمؤيّدي إسرائيل الذين عادوا ليصوّروا العرب كمجموعة بربرية وإسرائيل كضحية".

كان من المفترض أن يحظى الشعب الفلسطيني بالتضامن العالمي بعد العنف المدمّر والشامل الذي تعرّضت له رام الله والمدن الأخرى أثناء الحصار، والذي أدّى إلى قتل المئات وتدمير أحياء بأكملها. لكن حادثة قتل الجنديين أتت بنتائج عكسيّة، إذ لم يفصل العنف الإسرائيلي عن عمليّة نتانيا. فتمّ التعاطي مع المشهد العام على أنه "دوّامة عنف". وتمّت مساواة أعمال الجيش الإسرائيلي بعمليّة قتل الجنديين. وعليه، أصدر مجلس الأمن قراره رقم 1402 الذي يساوي ما بين هجمات الإسرائيليين وبين عمليات الفلسطينيين. حاز القرار على موافقة جميع أعضاء مجلس الأمن، وقد نصّ على ما يأتي:

- مطالبة الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني بالوقف الفوري لإطلاق النار.
- المطالبة بالإنسحاب الإسرائيلي من المدن الفلسطينية بما في ذلك رام الله.
- القلق الشديد تجاه التفجيرات الانتحارية والهجوم على رئاسة السلطة الفلسطينية.
- دعوة الطرفين إلى التعاون التام مع المبعوث الأميركي الى الشرق الأوسط.

كذلك صدر بيان عن رئاسة الإتحاد الأوروبي ساوى بين العنفين الإسرائيلي والفلسطيني. وقد طالب الإتحاد في البيان المذكور إسرائيل بوقف هجماتها على السلطة الفلسطينية في رام الله وانسحاب الجيش الإسرائيلي من هذه المدينة. في المقابل، أجمعت الدول ال 15 الأعضاء في الإتحاد الأوروبي على حق إسرائيل الشرعي في مكافحة الإرهاب وردّها على العمليات الوحشية ضدّها في الأيام الأخيرة. وقد طالب الإتحاد الأوروبي إسرائيل بالمحافظة على السلطة الفلسطينية ورئيسها اللذين من واجبهما مكافحة الإرهاب بكل قواهما ومعاقبة المسؤولين عن العمليات الإنتحارية الأخيرة.

هكذا، لم تتمكّن الإنتفاضة الثانية من استكمال الإنجاز الذي حققته الأولى. وعوضاً عن ذلك، سجّل تراجع في التضامن العالمي مع القضيّة الفلسطينيّة التي لم تستطع شقّ طريقها إلى داخل المجتمع الإسرائيلي الذي وقف خلف الآلة العسكريّة لجيشه "ليُدافع عن نفسه". وبالتأكيد خسر الشعب الفلسطيني هذه المعركة، كونه استخدم السلاح الذي يتفوّق فيه الإحتلال: العنف!

***

لا شك في أن هاتين الحلقتين حول فلسطين لا تكفيان لإحاطة مسألة العنف واللاعنف في الصراع الفلسطيني- الاسرائيلي، ولكنهما تأتيان كإضاءة على الاحتمالات والنتائج التي تقود إليها كل من المقاومة العنفيّة واللاعنفيّة.

وقد أثبتت الانتفاضة الفلسطينية اللاعنفيّة الأولى أن ما حقّقته كان استثنائياً وعظيماً في تاريخ الصراع. فقد استخدم الفلسطينيون "نظام تسلّح" مختلفاً جذرياً ونوعياً عن نظام التسلّح الإسرائيلي، وهذا ما "شلّ" التفوّق العسكري الإسرائيلي. ويأتي ذلك في صلب البعد الإستراتيجي للمواجهة اللاعنفية: عدم مواجهة الخصم الظالم على أرض العنف، كونها أرضه حيث يتفوّق هو على المظلومين بأشواط.

بعد مرور ستة عقود وأكثر على الصراع، آن لنا أن نُحاول قراءة هذا الصراع من منظار آخر غير منظار العنف، وكذلك بعيداً عن الخطابات الرنّانة والتهويل والتخويف الذي أسر فلسطين في أطر دينيّة وعنفيّة ضيّقة. آن الأوان أن نلجأ إلى سبل مختلفة سبق أن تم اختبارها.. وبنجاح.

ويبقى أن المقاومة اللاعنفيّة ليست مجرّد حلم يُراود قلّة، بل هي نضال طويل وشاق يمكنه أن يرسم "خريطة طريق" لتحرير فلسطين.

الجزء الثالث عشر (الأخير): اللاعنف، طريق وآفاق جديدة

اللاعنف ليس مجرّد نضال يقوم على الهشاشة والوهن، بل هو طريق طويل، وشاق تخوضه الشعوب ضد الاحتلال والدكتاتوريّات. واللاعنف ليس مجرّد كتيّب يُقرأ، بل هو نضال يقوم على الابتكار في مواجهة القمع، والقدرة على الصمود، والصبر للوصول إلى مجتمع أفضل، أقل عنفاً، وأقل قمعاً.

اللاعنف، يقوم على معرفة مكامن القوّة والضعف في النظام والاحتلال. وبالتالي فهم آليّة عملهما. هو إعادة قراءة لمرتكزات الاستبداد، فهمه، ومواجهته من منظار مختلف، وبأدوات يصعب على النظام مواجهتها. هو الذهاب إلى معركة تضع فيه القوى الشعبيّة قواعد، شروط، وأدوات المواجهة.

اللاعنف، يعرّي السلطة من قوّتها، أمام المجتمع المحلي، والرأي العام العالمي. يُفكك الهيكل والجهاز العصبي للنظام/ الاحتلال.

وقد استطاعت الإنتفاضات، التي تعمّ مجتمعات ما بين الأزرقين، من رسم ملامح جديدة للنضال اللاعنفي. استفادت من التجارب السابقة، واستطاعت أن تبتكر طرقها الخاصة في مواجهة الأنظمة الأوروبيّة. والمشاهد القادمة من مدن تونس، القاهرة، حمص، صنعاء، المنامة، ترسم شكلاً جديداً للإنسان في هذه المنطقة من العالم. إذ قلب هؤلاء المشهد. الجميع أنخرط في الانتفاضات، ولم يعد النضال محصور بفئة محددة كالسابق.

كما أنّ اللاعنف ليس مجرّد مواجهة آنيّة مع الدكتاتوريّة. هو ليس معركة تدوم لبضعة أسابيع أو حتى أشهر. كما أعطت انطباع الثورة المصريّة، التي استطاعت إسقاط "رأس النظام" خلال اسبوعين فقط. وتحوّلها لمعيار النجاح للانتفاضات اللاعنفيّة في العالم العربي اضرّ في مكان ما بالانتفاضات الاخرى، خصوصاً السوريّة، كونها دخلت في شهرها التاسع، ومازال النظام قائماً.

لذا الثورة المصريّة هي استثناء وليست القاعدة في النضال اللاعنفي الذي يرتكز على التراكم. هو معركة مستمرّة ضد الاستبداد، وقد تمتد إلى عقد من الزمن. والمشاهد الجديدة من ميدان التحرير في القاهرة، تؤكد أكثر أنّ المصريين لم ينتهوا من الثورة بعد، وهي قد بدأت للتوّ، من أجل استعادة السلطة من قبضة العسكر.

***

طبعاً، هذا الكتيّب لا يدّعي امتلاك الحقيقة، وهو محاولة متواضعة لفتح النقاش على أحد أشكال النضال التي كانت مطمورة، في مجتمعاتنا لفترات طويلة. وإضاءة على إمكانيّة الشعوب بخلق سُبُل مختلفة في معركة الحريّة ضد الاستبداد الداخلي والخارجي. وإخراج النضال من أساليبه "العنفيّة" الكلاسيكيّة الذي أفقد القضايا الكثير من عدالتها وشرعيّتها، وأدخلها في دوّامات من العنف المتبادل. هناك، حيث يتساوى الجلاد مع الضحيّة.